الثقافة العربية وشروط الولوج إلى مجتمع المعرفة

بقلم
أ/ الهادي دوش(*)

ملخص

يرتبط الوصول إلى مجتمع المعرفة بتحقيق شروط أداء التنافس العالي، ذلك أن مجتمع المعرفة تعتبر رهان وجود وضمان مستقبل، حيث أنه يرتبط بإيجاد مناحات كفيلة في ميدان إنتاج المعرفة وتحيلها وشروط تأسيسها وصولا إلى نشرها وتوظيفها، وفي هذا الإطار نجد أن الثقافة العربية بشروطها التأسيسية لا تفتقد إلى هذا المبدأ من حيث استعمال التراث الفكري والاجتهاد الإسلامي والتجديد اللغوي، غير أن التحدي الأساسي في هذا الجانب خصوصا ما تعلق بمسألة التراث الفكري وتجديده باعتباره سؤال النهضة ومدخل الإصلاح يكمن في المنهج وكيفية الاشتغال عليه.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، العروبة، المعرفة، التراث، الفكر المعاصر، الإصلاح الاجتماعي.

مقدمة

لقد تغيَّر المفهوم التقليدي للأمة انطلاقا من مفهوم المعرفة وما حققته من دلالات ثقافية ومعلوماتية، فأصبحت بذلك مفتاح قوة الأمم وسبب تطورها وازدهارها فالمعرفة ليست بضاعة تباع وتشترى وتستهلك أو تكديسا للآلات والأجهزة وإنما هي عملية كسب مستمر للمعلومات وفق منطلقات ثقافية وحضارية خاضعة لحسابات وضوابط وتوازنات الاقتدار والقوة.

لا شك أن أدبيات كثيرة ازدهرت في الآونة الأخيرة واتخذت من مجتمع المعرفة موضوعا لها، خاصة مع تطور تكنولوجية الاتصال والمعلوماتية، فتغير بالتالي مفهوم الأمية الذي كان يضم

(*) أستاذ مساعد "أ"بقسم العلوم السياسية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة الوادي.

جانبها الأبجدي وأصبح له دلالات ثقافية انطلاقا من مفاهيم "الثورة المعلوماتية" وما اقتحمته من مجالات ثقافية، اجتماعية ،اقتصادية ،سياسية وغيرها، ولذلك ظهرت عدة مصطلحات أخرى جديدة مرتبطة بهذا المفهوم: مجتمع المعلومات ،اقتصاد المعرفة ،الخبرة المعرفية، الرأسمال المعرفي المجتمع ألشبكي.. الخ.

هذه المصطلحات جميعها جاءت لتواكب حركية شاملة مرتبطة بما تمليه العولمة من شروط ، قواعد، سياسات، ضغوطات، تقنيات، وأنماط للتأثير، إذن: ما هو مجتمع المعرفة؟ وما هي سماته وحدوده المفاهيمية في ظل هذه المعطيات العولمية؟ وكيف يمكن النظر للثقافة العربية في ظل شروط الولوج إلى مجتمع المعرفة ؟

أولا: مجتمع المعرفة

لقد دخلت الإنسانية اليوم ضمن مشروع معرفي تبادلي جديد يقوم على أنظمة معلوماتية محكمة، وذلك من خلال استعمال وسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية بشكل دقيق يتطلب استعدادا وتأهيلا معينا، في الوقت الذي كانت فيه المعرفة محصورة في دوائر الحكماء والراسخين في العلم، ولذلك فقد تحولت المعرفة منذ القرن الثامن عشر بفعل تنامي مطالب الحرية والمساواة والانفتاح وحقوق الإنسان على اعتبارها شأنا عموميا لا يقتصر على منطقة معينة ولا مرجعية ثقافية واحدة فأصبحت بالتالي عبارة عن رأسمال معرفي عالمي يخضع لمنطق التسويق الثقافي انطلاقا من سوق المعرفة، خاصة بعد انتشار التكنولوجيا الجديدة لوسائل الإعلام والاتصال حيث أصبحت المعرفة تتداول في شكل شفرات وأنظمة معلوماتية وأدوات تقنية في شكل أرصدة معلوماتية عبر قنوات العالم، الأمر الذي أثار مسائل ثقافية تتعلق بالتوطين والنقل والتملك والاستيعاب خاصة وأن دول العالم اليوم ليست متكافئة في امتلاك هذه الوسائط التكنولوجية، وبالتالي ضوابط وحسابات موازين القوى بين الأطراف المنخرطة في "المعاملات المعرفية" ومن ثم تقاسم المعرفة وتبادلها. فما المعرفة؟ وما هي أهم شروط امتلاكها؟

1- المعرفة

المعرفة في اللغة ضد الإنكار، كما أنها تعود إلى معنى السكون والطمأنينة[1]، فيقال عرف فلان فلانا، أي سكن إليه، فالمعرفة حالة تقتضي سكون العارف إلى المعروف خلافا للإنكار الذي يقتضي وحشة بين المُنْكَرِ والمنْكِرِ[2]، كما أن مفهوم المعرفة مرتبط بالعلم أي إدراك الشيء على ما

هو عليه، غير أن الفرق بينهما أن المعرفة يشترط فيها أن تكون مسبوقة بجهل[3]، أما من الناحية الاصطلاحية فقد فرق العلماء قديما بين مفهوم "العلم" و"المعرفة" فقالوا بأن المعرفة تعني إدراك الجزئي أما العلم فيعني إدراك الكلي، وأن المعرفة تستعمل في التصورات أما العلم فيستعمل في التصديقات، فكل علم معرفة وليس كل معرفة علم[4].

أما في اللغة الأجنبية فنجد أن مفهوم (know to) في اللغة الانجليزية تعني بعدين أساسيين: يتعلق الأمر الأول بمعرفة الفرد أو الشخص كيف يؤدي عملا ما، وأما الأمر الثاني انطلاقا من المعرفة وأي مستوى من المعرفة، وهل هي معرفة حقائق أم أشياء[5]، فالمعرفة إذن هي عملية متكاملة تشمل الطريقة والفعل والمضمون من أجل الوصول إلى الحقائق الثابتة، فهي ترتبط بالممارسة والعمليات الذهنية التي يقوم بها العقل من قبيل: الخبرة، والتخزين، والمعالجة، فهي لا تعدو أن تكون حركية متواصلة في إطار جهود اكتساب الحقائق[6].

من خلال ما سبق يمكن القول أن المعرفة في مضامينها المفاهيمية تعني:

1) خبرة يمكن توصيلها أو تقاسمها.

2) خبرة تتكون من البيانات والمعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها

3) معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل المشكلات.

أما من جهة خصائصها فإنها تعني ما يلي[7]:

1- انسيابا مع الواقع وإدراكا له، فهي لا تعني بتركيب المعطيات والحقائق بصورة صورية كما هو الحال بالنسبة للبيانات، إنما تهتم المعرفة بالعلاقات البينية التي تربط المعلومات بالتطبيقات ومصالح الأفراد والمجتمعات .

2- المعرفة هي ذات وموضوع في نفس الوقت، فهي ذات كونها موجودة في عقول الأفراد، وتكون موضوعا عندما تكون مستقلة عنه في الكتب والمراجع والوسائط الرقمية والمعلوماتية .

3- المعرفة لها مضمون اجتماعي إنساني، فهي تعيش مع الإنسان ومرتبطة بمراحل حياته ومصالحه ومآلاته تخضع للتطوير والتعديل والتحديث .

4- ترتبط المعرفة بالحقيقة وإدراك اليقين، فهي تقود إلى اليقين بخطوات ثابتة، على عكس

المعلومات التي تقع دائما في درجة أقل من اليقين، فتكون بالتالي كل القرارات المرتبطة بها مبنية على المخاطرة، فالمعرفة بدون يقين هي مجرد معلومات.

5- المعرفة مورد إنساني ينمو باستمرار من خلال استعماله، لكنها لا ترقى إلى درجة الحكمة التي ترتبط هذه الأخيرة بالقيم الإنسانية العليا.

6-المعرفة هي نتاج حوار العقل مع الطبيعة وتعامله مع الواقع، إن هذه الخصائص الكلية للمعرفة تظهر من خلال تفاعل المعرفة مع الواقع الموجودة فيه، قصد الوصول إلى الحقائق الثابتة لتحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات وحل مشاكلهم ومواجهة متغيراتهم، وعلى هذا الأساس تختلف المعارف من مجتمع لآخر تبعا لمصالح المجتمعات، لأنها نتاج العقل البشري في تفاعله مع الواقع وارتباطه بالأهداف المرجوة من المعرفة، وعلى هذا الأساس نجد أن المعرفة موجهة لقياس الحقائق من أجل الوصول إلى اليقين ومن ثم تحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات، فهي تختلف عن المعلومات كونها سلعة أو قيمة ربحية اقتصادية، مثل ما تطرح هذه المفاهيم في اقتصاديات المعرفة التي تعتبر الوجه الآخر لمجتمعات المعرفة، فما هو مفهوم مجتمع المعرفة؟ وما الفرق بينه وبين مجتمع المعلومات؟

2- مجتمع المعرفة

يعتبر مصطلح مجتمع المعرفة "knowledge society" من المصطلحات الجديدة التي ظهرت في غضون التحولات العلمية والتكنولوجية والسياسية التي شهدها العالم، تبعا لتلك التحولات العولمية التي رافقت هذه الموجة الاتصالية المعلوماتية.

لقد ظهر مصطلح "مجتمع المعرفة" على يد العالم دانييل بيل Daniel Bell ليدل بذلك على التحول الاقتصادي، من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة إنتاجا وتطبيقا[8] وكان ذلك سنة 1973، ولكن في سنة 1993 طور بيتر دروكر Peter Drucker هذا المفهوم ليشمل فئة جديدة سماها "عمال المعرفة" knowledge workers [9]، أما من حيث طبيعته فإنه يعني تطور هذا المجتمع انطلاقا من نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة[10] ، فمجتمع المعرفة من خلال هذه التعاريف ينطلق من المفاهيم النظرية التي تجعل المعرفة مبدأ ناظما لجماع الحياة البشرية من أجل ترقية الحالة الإنسانية، وبالتالي يصبح مفهوم مجتمع المعرفة يعبر عن تلك المجتمعات التي تحسن استعمال المعرفة في تسيير شؤونها واتخاذ قراراتها الرشيدة.

إن مجتمع المعرفة الذي تشتغل عليه اليوم السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والاجتماع، قد ولد من رحم الثورة الصناعية الثالثة المرسومة بالثورة المعلوماتية، والتي تتسم بانتشار التقانة والتكنولوجيات الحديثة، فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في بروز هذا المصطلح حتى أصبح رديفا لمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعني هو الآخر التأثير الاجتماعي الواضح لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات[11].

إذا كانت المعلومات تنتج عن معالجة طبيعية للبيانات، فان المعرفة تنتج هي الأخرى عن عملية تفاعل بين مجموعات تلك المعلومات[12]، فالفرد يسعى دوما لزيادة المعلومات والحصول عليها من مصادرها الموثوقة من أجل أن يوثق معارفه والتي تعبر هي الأخرى عن أفكاره وتوجهاته وطموحاته والمفاهيم التي بينها الفرد عن نفسه وعن الآخرين، كما أن هذه المعلومات قد تكون عملية نظرية كما قد تكون عملية تطبيقية.

انطلاقا مما تقدم يمكننا أن نفهم أن هناك تفاعلا إيجابيا بين المعرفة وما تمثله من حمولات فلسفية ومكونات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، بل وحتى التكنولوجية، وذلك انطلاقا من المجتمع الذي توجد فيه المعرفة وما تمثله في حد ذاتها كرأسمال لدى مختلف أفراد المجتمع، وذلك تصديقا لمقولة فرنسيس بيكون "المعرفة القوة" ولن يتأتى ذلك إلا انطلاقا من المعلومة التي تعتبر المصدر الأساسي لاكتساب المعرفة، لكن عموما يمكن إبراز أهم الخصائص النظرية العامة لمجتمع المعرفة من خلال النقاط الآتية:

1- الصناعة المعلوماتية، حيث تصبح صناعة المعلومات هي السمة العامة للبناء المجتمعي، من خلال استثمار المعلومة وتوظيفها لصالح الإنسان والمجتمع، انطلاقا من الوسائل الالكترونية والمعلوماتية: كالتعليم الالكتروني والتعلم الافتراضي والشبكة المعلوماتية ... الخ.

2- التطور في التكنولوجيا وتوظيفها: من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها في خدمة المعرفة، إذ يصبح للإنسان القدرة على تخزين المعلومة واسترجاعها واستثمارها بسرعة عالية اختصارا للوقت وتجويده.

3- الاهتمام بالرأسمال المعرفي والاستثمار فيه: بداية بتوفير الاعتمادات المالية والتسهيلات المادية وخلق الأجواء التنافسية والتشجيع على روح الإبداع والابتكار للوصول إلى المعارف.

4- الاهتمام بالبحث العلمي: من خلال تشجيع البحوث العلمية والدراسات النظرية والتطبيقية، من خلال مراكز بحثية وما يتطلبه ذلك من ضرورات مادية ومعنوية.

5- اتصاف المجتمعات بحرية الرأي والتعبير: ذلك أن هذا النوع من الحريات يعد من الحريات الضامنة لجميع أصناف بقية الحريات الأخرى للوصول إلى إنتاج المعرفة وتوظيفها ونشرها وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المجتمعية.

3- متطلبات مجتمع المعرفة

لا يمكن الوصول إلى مجتمع المعرفة إلا إذا كان هناك اتفاق تام ورؤية واضحة لدى الجميع حكاما ومحكومين من أجل التوجه إلى هذا الأمر، ذلك أن مجتمع المعرفة مرهون بإعادة ترتيب العلاقة بينهما، باعتبارها مقوم رئيسي للاقتصاد من جهة، ومكون لازم لكل مشروع تنموي يضمن حقوق الإنسان[13]، فالمعرفة تتمفصل بالتنمية كما نجد أن محرري التقرير العالمي لليونسكو يربطون بين الدعوة لإقامة مجتمع المعرفة وضرورة الدعوة لتحقيقها، إذ لا يمكن الوصول لإقامة مجتمع معرفة دون الدعوة لتحقيقه، كما أنه لا يمكن الوصول إلى ذلك دون وجود تنمية إنسانية شاملة قائمة على حقوق الإنسان[14]، وهذا ما يتطلب الحديث عن مشروع حضاري شامل يفترض استعدادا وتأهيلا وتكوينا، يكون للنخب فيه دور حاسم في النقل والتوطين والاستيعاب والتملك[15] .

أما أهم متطلبات مجتمع المعرفة فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- إتاحة فرص التعليم للجميع: وذلك من خلال استغلال جميع الوسائل الممكنة والطرق العلمية والتكنولوجيا والمعلوماتية المتوفرة لجميع الفئات العمرية.

2- استخدام الأنظمة المعلوماتية: باستثمار ما تتيحه الشبكة المعلوماتية من بيانات للتواصل مع الجميع .

3- إقامة مؤسسات بحثية متخصصة تهتم بتوطين العلم والثقافة، إذا تسهم هذه المؤسسات في بناء قاعدة معرفية على مستوى النظري والتطبيقي من أجل توظيف المعرفة في خدمة التنمية المحلية .

4- إقامة مجتمع مدني معرفي: إذ تساهم هذه المؤسسات غير الرسمية إلى جانب التعليم

الرسمي في البناء المعرفي وذلك من خلال الندوات العلمية والدورات التكوينية والورشات الميدانية.

من خلال هذه المؤشرات العامة يمكن القول بأن الوصول لإقامة مجتمع معرفي يتطلب تأهيلا للكوادر والنخب التي تضطلع بهذه المهمة، سواء تعلق الأمر بنشر المعرفة عن طريق مؤسسات التعليم والتنشئة الرسمية وغير الرسمية، أو عن طريق إنتاجها من خلال: التأليف، والبحث العلمي، براءات الاختراع، أو عن طريق توظيفها انطلاقا من عمليات توظيف العلوم والثقافة والترجمة ...وغيرها لصالح معرفة فلسفية بعينها، والآن ألا يمكن مطابقة هذه المعايير المفاهيمية لمجتمع المعرفة على الثقافة العربية ؟

ثانيا: الثقافة العربية في ظل مجتمع المعرفة

إن عملية الولوج إلى مجتمع المعرفة ليست بسيطة أو سهلة، إذ لا يكفي إقامة مجتمع المعرفة بتوفير شروط معينة من قبيل: توفير رأسمال المعرفي، والاستثمار في ميادين التربية والتكوين، وسن سياسات منتجة في البحث العلمي، وتوفير شروط أداء التنافس العالي، فمجتمع المعرفة رهان وجود وضمان مستقبل، فهو يتجاوز اقتصاد المعلومات بإيجاد مناخات كفيلة بتفجير القدرات في ميدان إنتاج المعرفة وتحويلها ونشرها وتوظيفها، بهدف الوصول إلى مقتضيات التنمية البشرية المستديمة[16].

فالمعلومة مهما كانت درجة أهميتها من حيث أبعادها الإخبارية والإعلامية والاتصالية إلا أنها تبقى بلا معنى ولا قيمة إذا لم تندرج ضمن تصور شامل للمعرفة بوصفها تجليا للنشاط الإبداعي والتفكير والعمل[17]، فبها يتعلم الفرد كيف يتعلم وكيف يبادر وكيف ينافس وكيف يعبر عن تفاصيل هويته في ظل مقاييس وأنماط عالمية كونية، ومن ثم نتساءل ما مدى مواءمة الثقافة العربية لهذه التحولات المعرفية؟

يعبر مفهوم الثقافة عن تلك الصورة الحية لأية أمة من الأمم وذلك انطلاقا من تلك العناصر المادية والقيم السلوكية التي تحدد ملامح شخصيتها وقوام حياتها وحدود توجهاتها، فهي النظام الذي يقبله الأفراد في مجتمع معين، أنها الفكر الذي يميز فئة من الناس عن غيرهم، أنها الرمز الذي يعبر عنه بأفعال وكلمات وإشارات وسلوكات[18]، فهي أخيرا منطق للانتماء وتعبير عن الخصوصيات التاريخية.

أما أنصار المسارات الديناميكية للثقافة فيعرفونها على أنها مفهوم متحرك مرتبط بالتفكير والتعبير والقدرة على النقد باتجاه التجاوز والتفوق[19] فهي وسيلة يتعرف بها الفرد على ذاته كمشروع غير مكتمل، وإعادة النظر في إنجازاته والبحث عن مدلولات جديدة وإبداعات متقدمة يكتشف فيها نفسه[20]، لذلك فهي على علاقة وثيقة بالحضارة وقضايا التواصل الثقافي التي أفرزها منطق الحداثة وما بعدها، ولذلك أنتجت عدة مفاهيم متصلة بها: التثاقف، المثاقفة، الثقافوية ... الخ، ومن جهة أخرى نجد إن مسارات العولمة الثقافية أنتجت لنا عدة مفاهيم: الأمن الثقافي، الاختراق الثقافي، الصناعة الثقافية ... الخ .

فالتراث الفكري يمثل أهم مقومات الثقافة العربية باعتباره المرجع الأساسي الذي تستمد منه منطلقاتها ومنطق وجودها ومستقبلها، وهذا ما يتضح أكثر من خلال ما يلي:

1- التراث الفكري العربي ومنطق التحديث

يستقي التراث الفكري العربي مضامينه من استعمالات ظروف النهضة العربية: طموحاتها وعوائق مسيرتها، فهو يمثل عملية الاحتماء بالماضي والتمسك بالهوية تحت ضغط التحديات الخارجية، فهو يعبر عن ما كتبه العلماء والمفكرين باعتبارهم شهودا على عصرهم الذي شكل في مجموعه نسقا معرفيا وإطارا مرجعيا للثقافة العربية، فعلاقة العربي بتراثه علاقة عضوية، ذلك أن هويته برمتها تتغذى من التراث "لارتباطها به في وعيه بأبعاد حضارية، تاريخية، سياسية"[21]، على عكس موقف الإنسان الغربي من تراثه فهو ينظر إليه نظرة تمثل ثقافي لا معرفي، أي أنه حين ينظر إليه في الحاضر فانه ينقطع معرفيا عنه مع إبقائه على روابط التواصل الثقافي معه[22].

ذلك أن تحولات ما بعد الحداثة شكلت قطيعة تاريخية مع تلك التحولات الثقافية لزمن الحداثة، ولذلك فالإنسان الغربي لا ينظر لتراثه الفكري من زاوية الإحياء لكن من أجل المحافظة على الذاكرة، فهو يفصل بين ما هو ثقافي وما هو تاريخي، وهذا ما ينبئ عن موقف فكري شامل متعمد من قبل الإنسان الغربي في نظرته لتراثه الفكري بل وحتى المادي، فهو مرتبط بثوراته الثلاث (الثقافية، الصناعية، السياسية) ويفصله عن تراثه القروسطي الذي يرفضه كمنبع أو كجزء من حضارته الراهنة[23]، مع بزوغ إشكاليات الحداثة في الوقت الراهن ظهر التراث واقعا ووعيا وبات النظر إليه وجها من وجوه الإشكالية الحضارية[24]، وذلك لكونه مرتبط بجملة من التصورات الأساسية المتعلقة بعلاقة الذات بالآخر، خاصة ما ارتبط منها بمسائل: الشخصية

التاريخية، الذات الحضارية، وكذا الأصالة والمعاصرة، الخصوصية، والهوية، والمسائل الكونية، الإسلام والحداثة، وغيرها من المسائل المطروحة التي أصبحت فيها المسألة الثقافية بشكل عام مسألة وعي وإدراك ترتبط بالممارسة والواقع أكثر من العلم والتنظير، وعلى هذا الأساس ظهرت مسألة التوظيف الأيديولوجي للتراث الفكري باعتباره ليس مرتبط بالدين والمقدس والماضي العربي فحسب، إنما لكونه مرتبط أيضا بأسباب وبدواعي عملية مستجدة تتطلب "وعيا غائيا ومطالب سياسية ومقاصد مصلحيه لا شأن لها بالنظر العلمي الخالص"[25].

غير أنه يجب أن نعترف بأن قراءات التراث لم تستند كلها إلى النظرة الأيديولوجية، لكن هناك جهود معتبرة من قبل الكثير من الأساتذة العرب والباحثين وكذا بعض المؤسسات العلمية والمكتبات العربية التي انصرفت إلى دراسة التراث دراسة رصينة طالت جميع حقول المعرفة المتعلقة بالتراث العربي: كاللغة، الأدب، الثقافة، والفنون... الخ[26].

غير أن المعرفة المقصودة والمطلوبة من دراسة التراث قصد الولوج إلى مجتمع المعرفة هي تلك الدراسة التجديدية الإحيائية التي تجعل العلاقة التراثية علاقة ملتحمة بالفهم العقلاني والإنساني لا مجرد علاقة وجدانية سطحية أيديولوجية نلجأ إليها في ظروف تاريخية وفق أهداف مصلحيه، وفي هذا الشأن ظهرت العديد من المحاولات والتطلعات لإعادة قراءة التراث ومساءلته تماشيا وفق هذه التحولات التاريخية والمعطيات العلمية الجديدة المطلوبة، ويمكن أن نذكر هناك مساهمات كل من: محمد عابد الجابري، محمد أركون، حسن حنفي، عبد الرحمن بدوي، طه عبد الرحمن، عمر الفاروقي، سيف الدين عبد الفتاح، طيب تيزيني... وغيرهم من الباحثين المعاصرين الذين كانت لهم محاولات جادة لإعادة قراءة التراث بطرق ومناهج مختلفة، دون أن ننسى تلك المحاولات الفلسفية السابقة التي قام بها كل من: الفارابي، ابن رشد، ابن سينا، ابن باجه، ابن خلدون ... وغيرها من المساهمات الرائدة في سؤال النهضة.

إن الموضوع لا يتعلق بمجرد نظرة علمية للتراث بل هي قراءة علمية إحيائية له باعتباره جزء منا، ومن تاريخنا وحضارتنا وفلسفتنا الإسلامية وقيمنا التي نحياها ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية لموضوع التراث الفكري فقد اختلفت المناهج والمنطلقات التي تناولت موضوع التراث ومنها القراءة: التاريخية، السيميائية، التفكيكية، التأويلية، البنيوية ... وغيرها.

2- التراث وإشكالية المنهج

إذا كانت مسألة الوعي بالتراث أهمية إستراتيجية في وقتنا الحاضر باعتبارها مسألة تواصليه معرفية تتصل بحلقات العلم في إطار ما يسمى بتاريخ العلم، ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة للتراث الفكري كان لا بد من تجديد المنهج في تقويم التراث، ذلك لأن الدراسة العقلانية للتراث سوف تفضي به إلى عقلنه مجردة وفق المقتضيات المنطقية والمعرفية للمنهجية العلمية[27]، ومن ثم الوقوع في مطبات النظرة الأيديولوجية انطلاقا من مسألة التوظيف، وهو ما وقع فيه الأستاذ عابد الجابري، أما المشكلة الثانية فنرى بأن المنهج العقلاني يؤدي إلى الوقوع في أزمات كما هو الحال في الحضارة الغربية، فلا بد من وجود أبعاد أخرى لتأييد المنهج العقلي من خلال إدخال الأبعاد "الأخلاقية القيمية، العالمية، الروحية"، لتحقيق الرسالة الحضارية[28]، من أجل تحرير العقل من أبعاد الهوى وأسر المادة وطغيانها، وهو ما نادى به الفاروقي وطه عبد الرحمان وبقية المفكرين الآخرين الممثلين لاتجاه أسلمة المعرفة والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الوصول إلى مجتمع المعرفة باعتباره مصدرا لتحقيق التنمية والانبعاث الحضاري لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال تجدد المعرفة التي يعتبر التراث المقوم الأساسي لها، غير أن المشكلة الأساسية لتجديد التراث باعتباره مصدر الإصلاح والتجديد الإسلامي العربي تقع أولا حول مسألة المنهج والطرق والآليات اللازمة للمعالجة، ذلك أن التعامل بالطريقة العقلانية للتراث الفكري العربي -على غرار ما شهدته النهضة الأوروبية- أوقعه في مشكلة الأدلجة والتوظيف، مثل ما وقع فيه محمد عابد الجابري ومحمد أركون وغيرهما من المفكرين ممن نظروا للتراث على أنه مصدر النهضة والتجديد انطلاقا من استعمال العقل والطرق العلمية التي اعتمدتها الدراسات الغربية والتي تستبعد فيها كافة المنطلقات الأخلاقية والقيمية، وهو ما انتقدته بعض الدراسات المتأخرة اليوم ودعت إلى التعامل معه بطريقة جوانية (داخلية) باعتباره أحد الآليات لتركيب الجهاز المعرفي المولد للمعرفة، والتي تشكل في مجموعها تكاملا معرفيا وتواصلا تاريخيا وقيميًا وأخلاقيًا.

المراجع

1- احمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة. ط2، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج4، 1969 . ص 281

2- المرجع السابق: نفس الصفحة
3- علي بن محمد الجرجاني: التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص 261
4- صليبا جميل: المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج2. 1979 ص 392
5 - محمد عواد الزيادات: اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة. عمان الأردن دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008. ص17
6- سعد غالب ياسين: إدارة المعرفة: المفاهيم، النظم ،التقنيات. عمان (الأردن): دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007،ص 29
7- المرجع السابق. ص32-34
8- رمزي أحمد عبد الحي: التربية العربية وبناء مجتمع المعرفة. عمان الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2013 ص ص 145-146
9- المرجع السابق: نفس الصفحة.
10- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص39
11- كريستوفر ماي: مجتمع المعلومات وجهة نظر متشككة. ت:(نادر إدريس) عمان الأردن: دار الكتاب الحديث، 2012 ص 07
12- محمد عوض الترتوري: نظرية المعرفة والواقع التربوي المعاصر. عمان الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2010 ص 262.
13- محمد نور الدين أفاية: "في إشكاليات مجتمع المعرفة" المستقبل العربي، ع 315،2010 ، ص 34
14- المرجع السابق، نفس الصفحة.
15- المرجع السابق، ص 31.
16- محمد نور الدين أفاية: " في إشكاليات مجتمع المعرفة" مرجع سابق، ص 36
17 - المرجع السابق، نفس الصفحة
18- ابراهيم ناصر: أصول التربية. عمان (الأردن): مكتبة الرائد العلمية، 2004، ص116
19- قسطنطين رزيق: في معركة الحضارة. بيروت: دار العلم للملايين، 1997، ص 72
20- الوثائق الرئيسية لإعلان مكسيكو بشأن الثقافة 1982
21- فريدريك معتوق: سوسيولوجيا التراث. لبنان: شبكة المعارف 2010، ص21
22- المرجع السابق: ص13
23- المرجع السابق، ص15
24- المرجع السابق: نفس الصفحة .
25- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص114
26- المرجع السابق: نفس الصفحة
27- محمود مصري: "التراث بين تاريخ العلم وتحديد المعرفة"في: مستقبل التراث. مجموعة بحوث ومداخلات المؤتمر الدولي الأول "نحو خطة شاملة للتراث العربي" القاهرة :1 ،2 ديسمبر 2010، القاهرة: معهد

المحفوظات العربية 2011 ص 412.
28- المرجع السابق، ص414-415.

Arab culture and conditions of access to the knowledge society

El-hadi DOUCH*

ABSTRUCT :

The access to the knowledge society is linked to the achievement of performance conditions of higher competition. The knowledge society is considered proof of the existence and ensure the future, where it is linked to the creation of a climate capable in the field of knowledge production, analysis it, and its terms knowledge founding, finally the dissemination of knowledge and using them. In this context, we find that the Arab culture with the founding conditions do not lacking this principle in terms of the use of intellectual heritage, Islamic jurisprudence, and Linguistic renewal. However, the fundamental challenge in this regard especially regarding the issue of intellectual heritage is the approach and how to engage in it.

Key words: culture, Arabism, knowledge, heritage, contemporary thought, social reform.

* Maître-assistant A - Faculté de droit et des sciences politiques - Université d'El-oued - Algérie.